ترقية القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر

-مدخل قطاعي خارج المحروقات -

Upgrading the competitiveness of the manufacturing industry in Algeria-Sectoral entrance outside hydrocarbons-

لرباع الهادي أستاذ محاضر أ جامعة – عنابةlarbaahadi@hotmail.fr

بوعزيز ناصر استاذ التعليم العالي جامعة – قالمة nacerbouaziz20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/27 تاريخ القبول: 2019/10/27 تاريخ النشر: 2019/12/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الصناعات التحويلية في الجزائر من خلال قياس مساهمتها في الناتج الوطني، وكذا في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد مقارنة بالدول المغاربية (تونس والمغرب)، و التأكيد على أهمية ترقية القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي التحويلي كرهان للتخلص من تبعية المحروقات وتفادي الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية : الصناعات التحويلية ؛ **القدرة التنافسية ؛ البديل التنموي ؛**

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the manufacturing industries in Algeria by measuring their contribution to the national**:** output as well as in creating the added value within the economy compared to the Maghreb countries(tunisia- magreb. Emphasizing the importance of upgrading the competitiveness of manufacturing industrial production as a proof to eliminate dependency on fuel and avoid external shocks.

Keywords :Manufacturing؛competitiveness ؛Developmental alternative

المؤلف المرسل: لرباع الهادي أستاذ محاضر أ– جامعة عنابة larbaahadi@hotmail.fr

1. مقدمة:

أظهرت الدراسات أن إخفاق الجهود التنموية ، راجع إلى الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصادات ، و تشابهها من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية و الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، و بذلك إستمرارها كاقتصاديات أطراف في منظومة الاقتصاد العالمي . ولأن القطاع الصناعي هو في الواقع الأكثر عرضة لهذه التطورات فان ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية يزيد من هشاشة الصناعة المحلية في الدول النامية، ويعرضها لمنافسة غير متكافئة ، الامر الذي يطرح بقوة بديل الصناعة التحويلية كأولوية استثمارية ، نظراً لقدرتها على النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية.

كيف يمكن تجاوز منطق التهميش من خلال ترقية القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر مقارنة بالسوق المغاربية (تونس و المغرب)؟

استنادا إلى التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بترقية القدرة التنافسية للصناعة ؟
- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري صناعيا مقارنة بالدول المغاربية (تونس والمغرب)؟
- لماذا التركيز على الصناعة التحويلية بدلا من الاستخراجية في بناء النموذج التنموي؟

من اجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

- القدرة التنافسية للصناعة هي القدرة على تسويق منتجات القطاع وزيادة المبيعات، وترقيتها يعني تبني السياسات الكفيلة بزياد الحصة السوقية .

-أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي عموما و التحويلي خصوصا ، هو عدم قدرته على المنافسة للنسيج الصناعي الأجنبي ، و الواقع الجزائري لا يختلف كثيرا عن الاقتصادات المغاربية .

- التركيز على الصناعة التحويلية بدلا من الاستخراجية ، راجع بالدرجة الأولى إلى ارتباط الأخيرة بالتقلبات والصدمات الخارجية ، وكذلك الصناعة التحويلية تعتبر أكثر استقرارا وثباتا من الصناعة الاستخراجية .

من اجل الإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية سوف يتم التطرق إلى التالي:

2. مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها.

1.2. مفهوم القدرة التنافسية:

يدل مفهوم القدرة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع المؤسسة (الدولة) أن تميز بها نفسها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم، وتحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

وعليه فقد عرفت القدرة التنافسية على أنها تميز المؤسسة بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل (وديع محمد عدنان، 2003، ص5) ، ويتضح من هذا التعريف أن الميزة التنافسية تعني التفرد والتميز في أحد الجوانب أو الأنشطة للمؤسسة بالشكل الذي يعظم أرباحها ويحقق لها الاستفادة من مواردها المتاحة.

أما Porter فقد عرف الميزة التنافسية على أنها " قدرة الصناعات (الصناعة) في دولة معينة على الابتكار والتطور للوصول إلى أعلى مستوى من التقنية والإنتاجية"(وديع محمد عدنان، 2003، ص5) ، والملاحظ أن Porter قد ناقش مفهوم التنافسية على المستويين الكلي والجزئي (المؤسسة)، فالقدرة التنافسية في رأيه على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة

وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها، فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات.

وطرح مركز هارفارد للتنمية الدولية تعريفا أكثر ايجازا للقدرة التنافسية، حيث وصفها" بأنها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى فترة زمنية طويلة "(محمد عبد الشفيع عيسى ،2002 ،ص5) ، ويرى المركز أن الدول تعد تنافسية عندما تحرز ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية التي تبين عمليا أنها ترتبط بمعدلات النمو الأخيرة في أنحاء الدولة.

وعموما تتصل معظم تعاريف القدرة التنافسية بالقدرة على تشغيل مربح في سوق مفتوحة استنادا إلى مدخلات محددة تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من تحقيق النمو وتأمين عائدات عالية واستمرار التوظيف.

2.2. محددات القدرة التنافسية:

يمكن لمس الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما تطرق إليه M.Porter والذي أستحدث منهجا متكاملا تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية ، فجزء من هذه العوامل يمكن التحكم فيه ، والجزء الأخر يقع خارج بيئة الدولة و يصعب التحكم فيه.

وانطلاقا من ذلك حدد مايكل بورتر أربع ركائز للنظام التنافسي القومي التي ساهمت في صياغة المناخ الصناعي لأداء الشركات وهي: (Porter , E.michael ,1990 ,p125).

أولا: أوضاع عوامل الإنتاج ومدى توفرها:

وتتمثل في المدخلات اللازمة في صناعة ما مثل العمالة والأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية والبنية الأساسية ورأس المال. وتنقسم هذه العوامل إلى:

01: **عوامل أساسية:** وهي التي يمكن توارثها مثل الموارد الطبيعية.

02: **عوامل متقدمة:** وهي التي تكتسب من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل البنية التحتية للاتصالات الحديثة او معهد بحثي جامعي قيادي.

والعوامل التي تحتاجها الصناعة الحديثة لا تتوارث بل تنشأ عن طريق الإبداع.

ثانيا: أوضاع الطلب المحلي:

تقوم بدورها في خلق الميزة التنافسية وأهم سمات الطلب المحلي في هيكله وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ويعني ذلك درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي، حيث أن الطلب المحلي يسبق التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، وبالتالي يسهم في إعطاء رؤية للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية.

ثالثا: الصناعات المتصلة والمدعمة:

والتي يتم إنشاؤها عن طريق التكنولوجيات المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفأة واقتصادية، وبالتالي تسهم في رفع مستوى الابتكار.

3. مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة التحويلية مغاربيا.

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها، وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحولية، من هذا المنطلق ونظرا لندرة البيانات الخاصة بالجزائر،

شأنها في ذلك شأن باقي الدول المغاربية، نحاول فيما يلي الاستعانة بمؤشرين هامين في محاولة للوقوف على واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر وذلك بالاعتماد على وزن القطاع في هيكلة الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وكذلك مساهمته في إجمالي الصادرات محليا ومغاربيا .

عموما تعاني الإقتصادات المغاربية ، دون استثناء من ضعف صادراتها الصناعية أولا ، و من ضعف القيمة المضافة من تلك الصادرات ثانيا ، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية ، حيث يلاحظ تركز شديد في تلك الصادرات الخام على النقط و الغاز .

– إن الدول المغاربية في وضعها الراهن ، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها ، و الجدول يبين أهمية كل قطاع في بلدان المغرب الثلاث (تونس الجزائر والمغرب):

الجدول1: نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام %(تونس ، الجزائر ، المغرب)

القطاعات / البلـد	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3
الجزائر	62	29.1	8.9
المغرب	19.8	35.5	44.6

المصدر : علي الشابي " الثورات العربية و ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي " ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة " ، الدوحة ، فيفري 2013 ، ص 03 .

ففي تونس يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة 49.8 % ، يليه قطاع الصناعة بحصة 31.9 % ثم الفلاحة بحصة 18.3 % .

أما الجزائر فإن قطاع الصناعة يمثل 62% ثم الخدمات بـ 29.1% ثم الفلاحة 8.9 % ، و إذا نظرنا إلى المغرب ، فإن الفلاحة في هذا البلد تحتل الحصة الأهم بـ 44.6% ، تليها الخدمات بـ35.5% ثم الصناعة بـ19.8 % فقط .

– لكن علينا أن نقر أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد لكنها لم تتمكن من تنويع و تطوير التصنيع لكي تصبح ذات قدرة تنافسية عالمية ، حيث تعتبر الجزائر من اكبر منتجي الغاز و النقط في العالم ، احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط ، و المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا ، تملك احتياطي يقدر بحوالي 25000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و تنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يوميا من النفط ، و 152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا (التقرير الاقتصادي العربي الموجد ، 2018، ص 81) .

– أما بالنسبة للمغرب فلما كانت الزراعة أهم مصدر للدخل و هي متكونة من الحبوب ، قصب السكر ، و الحمضيات و الزيتون و الخضروات ، و تربية الماشية ، فإن هذا القطاع لا يزال متعلقا بالمخاطر المناخية و الظروف الاقتصادية العالمية ، سيما و أن القطاع الثاني الأهم في البلاد و هو الخدمات و بالأخص السياحة لا يزال مرتبط بالمحيط الاقتصادي العالمي و مخاطره .

لا يفوتنا التركيز أن المغرب هو ثالث مصدر عالمي للفوسفات، يملك **75 %** من احتياطات الفوسفات العالمي ويحتل المغرب المرتبة الثانية بعد الصين دوليًا في الإنتاج بحوالي 29.5 مليون طن سنويًا. (https://www.raialyoum.com/index.php).

– أما الاقتصاد التونسي فهو يعتمد على السياحة و على الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوربية ، حيث تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية ، حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا و إيطاليا ، كما أن صادرات تونس من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية.

1.3.واقع القطاع الصناعي في الجزائر :

إن الجزائر بوصفها جزءا من أطراف الاقتصاد الدولي لم تستطيع حتى اليوم بواسطة قدراتها الصناعية الراهنة ، التحول إلى صناعة مخرجات نهائية للسوق الدولية بدلا من بقائها صناعة مدخلات له ، و هي بهذا المعنى مازالت تلبي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية أكثر من تلبية احتياجاتها التنموية الداخلية . وذلك ناجم بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين رئيسيان هما : " **تخلف نظم الإنتاج المحلية و تطور نظام السيطرة العالمي** "

– يرجع السبب في ذلك أن الصناعات المحلية لا تزال تعتمد بشدة على إقتصادات الموارد الطبيعية ، و تبتعد على اقتصاديات التصنيع الحديث ، حيث تتكون بنية الصناعة اليوم من قطاعين صناعيين أساسيين :

* **القطاع الأول:** هو قطاع الصناعة الإستخراجية ، و الذي يتكون من صناعة النفط و الغاز ، و صناعة الخامات المعدنية (حديد ، نحاس، زنك) ، وصناعة الخامات غير المعدنية (الفوسفات ، البوتاس) .

* **القطاع الثاني:** هو الصناعة التحويلية ، الذي يتكون من صناعة البتر وكيماويات ، صناعة الأسمدة ، صناعة الخشب و الأثاث ، صناعة الإسمنت ومواد البناء ، صناعة الحديد

و الصلب ، صناعة الألمنيوم صناعة الأدوية ، صناعة المنسوجات و الملابس ، الصناعة الغذائية ، الصناعة الكيميائية .

– من جانب الصناعات الإستخراجية لا يزال النفط و الغاز يسيطران على بنية تلك الصناعة بشكل مطلق(التقرير الاقتصادي العربي الموجد ، 2018، ص 81) .و يشكلان المصدر الأساسي للقيمة المضافة ليس مغاربيا فحسب بل حتى عربيا ، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي **961.6 مليار دولار** ، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي **35.5 %** عام **2010** إلى حوالي **40.7 %** 2011(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012).

– و على صعيد الدول المغاربية فرادي ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

الجدول2:مساهمة الصناعة الاستخراجية المغاربية في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشرات إحصائية 2017)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب
نسبة المساهمة %	38	7.6	5.2

المصـدر : إدارة البحوث و التطوير" AIDMO " ، المنظمة العربية للتنمية الصناعة و التعدين ، (صفحة المؤشرات الاقتصادية و الصناعية للدول العربية) .

– فالملاحظ للإحصائيات يثبت أن الدول النفطية (الجزائر) خاصة كانت مساهمة هذا النوع من الصناعة معتبرة (38%) ، على العكس تماما بالنسبة (تونس – المغرب) كانت المساهمة ضعيفة (7.6% ،5.2%)، باعتبار أن الدولتان تعتمدان على قطاعات أخرى كمورد (السياحة ، الفلاحة ....الخ) .

– أما إذا تطرقنا إلى تطور الصناعة الاستراتيجية لفترة زمنية. سيلاحظ أن هذا النوع من الصناعات عرف تحسنا في الأداء باستثناء الدول التي عرفت توترات و عدم استقرار امني و سياسي في الآونة الأخيرة مثلا . و الجدول يوضح ذلك.

الجدول3:يبين تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (الجزائر –تونس والمغرب) (بأسعار جارية)(2010 –2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	56,426	72,228	71,683	62,836	58,006	32,368	27,682	32,768
تونس	3,004	3,374	3,426	3,204	2,791	2,388	2,161	1,278
المغرب	2,687	3,914	3,874	3,571	2,699	2,323	2,104	2,510

المصدر: بتصرف اعتمادا على البيانات الإحصائية لصندوق النقد العربي سنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ : كانت مساهمة الصناعة الإستخراجية في تطور، و نسبة التغير خلال الفترة كانت كلها بالإيجاب و بنسب معتبرة .فمن خلال البيانات أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الجزائر مرتبطة بأسعار البترول و انخفاض تام وملموس ابتداءا من سنة 2014.

أما تونس نلاحظ تدبدب بسبب ثورة الياسمين ثورة الربيع العربي في تونس و حالة عدم استقرار سياسي ،أما وضعية المغرب بنسبة للجزائر و تونس تبقى مستقرة .

–أما بالنسبة للصناعات التحويلية ، فإن الكيماويات و المنتجات النفطية و البلاستكية و الفحم و المطاط تساهم بنسبة كبيرة فيما يخص الدول النفطية (الجزائر مثلا) ، في حين تساهم صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات ، منسوجات و الملابس ،و الجلود ،و المعدات وآلات النقل بالنسبة لتونس والمغرب .

– و على صعيد الدول فرادى ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

الجدول4:مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي(الجزائر –تونس والمغرب) (مؤشرات إحصائية)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب
نسبة المساهمة %	4.8	15.8	14.5

المصـدر : إدارة البحوث و التطوير AIDMO مرجع سابق .

من ملاحظة الجدول السابق يتضح أن تونس و المغرب كانت لهما المساهمة الأكبر (15.8 % 14.5%) لهذا النوع من الصناعات على التوالي ، فإنتاجية اليد العاملة في الصناعات التحويلية بالنسبة للمغرب حسب إحصائيات وصلت إلى **(20.60) دولار** (نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية 2010/2004،2012،ص11).

– أما إذا تطرقنا إلى تطور الصناعة التحويلية لفترة زمنية (2010–2017) فيلاحظ أن هذا النوع من الصناعات أيضا عرف تطورات كانت لها آثارها ،ومسبباتها كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول 5: تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية(الجزائر –تونس والمغرب) (بأسعار جارية)(2010 –2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحزائر	6,727	7,330	7,533	7,775	8,342	7,205	7,010	7,339
تونس	6,659	6,988	6,728	6,766	6,657	6,127	6,008	5,421
المغرب	14,522	15,714	14,971	16,564	18,151	16,323	16,929	17,266

المصدر: اعتمادا على البيانات الإحصائية لصندوق النقد العربي سنة 2018

يلاحظ من خلال البيانات أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر متقاربة ومستقرة لكنها كقيمة مضافة تبقى ضعيفة مقارنة بالثروات الطبيعية .

أما تونس يلاحظ انخفاض حاد بعد ثورة الربيع بسبب هروب و عزوف المستثمرين الأجانب الاستثمار بسبب حالة عدم استقرار سياسي بعد الربيع العربي و كثرة الاحتجاجات و غلق الطريق ،أما وضعية المغرب بنسبة للجزائر و تونس تبقى مستقرة.

– من واقع هذه الأرقام يلاحظ وجود ارتباط بين صناعة النفط و الغاز كجزء من الصناعة الإستخراجية و بين صناعة المنتجات النفطية كجزء من الصناعة التحويلية ، و بالتالي فان أي خلل صناعي / إنتاجي ، أو سعري ، أو أي صدمة اقتصادية أو سياسية خارجية أو داخلية تصيب قطاع الصناعة الإستخراجية و تحديدا النفط و الغاز ، لابد لها و أن تنعكس بشكل مباشر و قوي على الصناعة التحويلية كون النفط و الغاز هما المدخلات الرئيسية لثلث الصناعة التحويلية.(فيليب سبيل لوبيز، 2006 ،ص07) .

-من ناحية ثانية فان بنية الصناعة التحويلية في الاقتصادات المغاربية لا تؤهلها أبدا لمتطلبات المنافسة الدولية حيث تتميز هذه الصناعة بضعف ارتباطاتها الإنتاجية ، و عدم تكاملها أفقيا ورأسيا على المستويين القطري و المغاربي ، و ارتفاع تكاليفها الإنتاجية و التشغيلية ، بسبب إستيراد معظم إحتياجاتها من الآلات و السلع الوسيطية من الخارج ، و غياب بنيتها المؤسساتية ، فهذه الصناعة أيضا لم تستطيع أن تعوض نقاط ضعفها الناتجة عن ارتباطها بالصناعة الإستخراجية بنقاط قوة مرتبطة بالتكنولوجيا ، و التطوير المؤسساتي و غيرها من النقاط الأخرى .

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية للدول المغاربية الثلاث (الجزائر ، تونس ، المغرب) حوالي **20.75 مليار دولار** ، حيث تأتي تونس في المرتبة الأولى بقيمة **10.83**

مليار دولار أي نسبة **75%** من إجمالي صادراتها تليها المغرب بقيمة **9.01 مليار دولار** أي نسبة معتبرة تقدر بـ **2%** تقريبا من إجمالي الصادرات ، و هذا ما يعكس الطبيعة الإسخراجية للصناعة في الجزائر بالدرجة الأولي ، و الجدول يوضح :

الجدول6:الصادرات الصناعة و نسبتها إلى إجمالي الصادرات

(الجزائر – تونس – المغرب).

البلدان	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)	نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات %
تونس	10.833.8	75.0
الجزائر	903.9	2.0
المغرب	9.011.0	65.0

المصـدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2018،أنظر الملاحق (13/4)،ص 369 .

و بالنسبة لمساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية (إستخراجية + تحويلية) ، تساهم بنسبة (**49.7 %**) لسنة 2011 مقارنة بنسبة (**44.9 %**) لسنة 2010 . في الوقت الذي تساهم فيه القطاعات الأخرى بأكثر من **50 %** تنقسم بين الزراعة و الخدمات.

و بالتالي نجد أن مساهمة القطاعات غير الصناعية تقدر بـ (**50.3 %**) لعام 2011 ، و هو يمثل إحدى المشكلات الهيكلية في بنية هذه الإقتصادات ، و التي تتطلب تعديلا باتجاه رفع مساهمة قطاع الصناعة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من أجل التحول إلى إنتاج القيم المضافة الحقيقة بشكل أكبر ، و من أجل الانتقال إلى موقع اقتصادي متقدم على خريطة الاقتصاد العالمي .

و على الصعيد المغاربي يلاحظ من الجدول . أن النسبة الأكبر كانت للجزائر بنسبة(**42. %)** بقيمة مضافة فاقت 47 مليار دولار .والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 7: القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول المغاربية (الجزائر– تونس والمغرب) السنة 2017(بأسعار جارية)

	صناعة استخراجية		صناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
الجزائر	32 ,768	19,2	7,339	4,3	40,107	23 ,5
تونس	1,278	3,2	5,421	13,6	6,699	16,8
المغرب	2,510	2,3	17,266	8,9	19,776	18,0

المصدر: اعتمادا على البيانات الإحصائية لصندوق النقد العربي سنة 2018

و بالتالي فان مساهمة القطاعات غير الصناعية في البلدان المغاربية كبيرة ، خاصة تونس و المغرب أكثر من (**80%**).

– و عند التعمق في تحليل الهيكلي لمساهمة قطاع الصناعة مغاربيا في الناتج المحلي الإجمالي ، يكشف عن وجود خلل بنيوي آخر يتعلق ببنية هذا القطاع ، حيث لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصادات بنسب معتبرة ، و مثلا الجزائر التي تتصدر الدول المغاربية صناعيا نجد **4.3%** فقط كمساهمة للصناعة التحويلية .

و هذا معناه ببساطة أن هناك سيطرة شبه مطلقة للإنتاج **الريعي** بدلا من الإنتاج **الحقيقي** ، على بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال سيطرة الصناعة الاستخراجية عليه ، الأمر الذي يتطلب تعديلا هيكليا في بنية الصناعة ذاتها باتجاه تعميق الصناعات التحويلية و تطويرها، وزيادة إنتاجيتها من أجل إحداث تغيير نوعي و كمي في بنية الصناعة يؤهلها إلى المنافسة الإقليمية و الدولية ، و يقلل في الوقت نفسه من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الإقتصادات المغاربية بشكل عام .

- و بهذا المعنى و بالتركيز على الصناعة التحويلية و إمكاناتها الصناعية بدلا من التركيز على الصناعة الاستخراجية التي تحقق للاقتصادات المغاربية نوعا من **الاندماج الإنتاجي** بدلا من **الاندماج الريعي** في الاقتصاد الدولي ، و بالتالي الدخول في أنظمة الإنتاج الدولي بقيم إنتاج حقيقة من خلال عمليات التصنيع مباشرة بدلا من دخولها اليوم في هذه المنظومة على شكل ملحقات طرفية لتلك الأنظمة (محمود الخالدي ، 1988 ، ص 101) .

و انطلاقا من ذلك ، و كون عملية السيطرة الفردية على الثروة في الاقتصادات المغاربية باتت في حكم المستحيل اليوم ، بسبب التغيرات الجيوبوليتيكية و الجيومعلوماتية العالمية في ظل العولمة الراهنة ، و ما ستفتحه من تغيرات مستقبلية ، فإن العمل الجماعي الإقليمي من خلال المدخل الصناعي لهذه الاقتصادات هو الخطوة الأمثل لتجاوز ظروف الضعف الحضاري و تعديل ظروف العلاقات الدولية الخارجية لصالحها .

4. خاتمة:

انطلاقا مما سبق من الواجب إعطاء رد سريع وحاسم حول دوافع اختيار مدخل تعزيز **القدرة التنافسية للصناعة التحويلية** كسبيل للخروج **من التبعية المطلقة للريع البترولي:**

-أصبح من الثابت تماما في نظرية التنمية ، أن الاقتصادات النامية عامة ، والجزائر خاصة بحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في الإنتاج الخام والأولي لاستدامة التنمية .

-لا يفوتنا إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة ، فهي تتأتى من كون المنطقة لا إنتاجية ، لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا.

-الصناعة التحويلية اليوم تمثل فرصة تاريخية للجزائر والدول المغاربية للتخلص من اللاأمن اقتصاديا ..هذه الفرصة تتطلب تعزيز الجهود وتكثيفها لكسر وتجاوز ما هو مفروض على هذه الاقتصادات من تخصص وتقسيم عمل ، فمن أهم نتائجه على المدى الطويل تحديدا هو القدرة على تعديل الموقع الهيكلي ضمن منظومة **الاقتصاد/ العالم.**

-ان الوصول الى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها يتطلب تكاملا في الاداء بين المؤسسات الانتاجية واجهزة الدولة والتشريع الداخلي . و إدماج البعد التكنولوجي كاتجاه رئيسي في المخطط الاستراتيجي وتشجيع السياسة الإبداعية.

المراجع والهوامش:

1-وديع محمد عدنان ، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2003عدد 24-ص.5

2- المرجع السابق ، ص.5

3- محمد عبد الشفيع عيسى ، البعد التكنولوجي للقدرة التنافسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 2002، رقم 149ص.5

4- Porter , E.michael , " **the competitive advantage of nations** the free press , new york , 1990, p125.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموجد ، 2018 ،" الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط و الطاقة "، ص 81 .

6- انظر المقال على الرابط التالي :

https://www.raialyoum.com/index.php.تاريخ الاطلاع : 2019/09/27على الساعة 22.00.

7-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2018، الفصل الخامس (التطورات في مجال النفط و الطاقة) ، ص 89 .

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012 ، الفصل الرابع (القطاع الصناعي) ، ص 75 .

9-نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية 2010/2004 ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، العدد السابع ، جويلية 2012 ، ص 11 .

10- فيليب سبيل لوبيز ، ترجمة " صلاح نيوف " جيوبوليتيك البترول " ، المؤسسة الفرنسية للنشر ،"Armand colrin" – باريس – 2006 . ص 07 .

11- محمود الخالدي ، " التفكير " ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن 1988 ، ص 101 .